

تقرير

لدى قراءة تقرير شركة «Oracle» عن أحوال وزارة المال وبنيتها، سرعان ما تتحوّل الصفحات إلى صفحات قاتلة لكل من يخوّل له ضميره ومنطقه نفي أن ماليتها لبنان كانت غارقة في بحر من الكوارث. فالوزارة تعتمد على ذاكرة موظفيها لتسيير الأعمال، وبياناتها معرّضة للتلاعب والسرقة والغش.

كارثة المال العام... هكذا تحدث النبوءة!

«Oracle» عن النظام المعلوماتي: احتمالات الاحتيال والسرقة والغش

حسن شقراني

قبل وقت طويل من مجيء فريق شركة «Oracle» إلى لبنان لتقويم إدارة ماليته العامة، لم يكن الشعب بغاليته يحتاج إلى «نبوءة» (وهو المعنى الحرفي لاسم الشركة)، لمعرفة أنّ هناك «كارثة» في إدارة أمواله العامة. وهي الكلمة نفسها التي تُكثر الشركة من استخدامها في تقريرها المكوّن من 61 صفحة. فبناءً على طلب من وزارة المال، أجرت الشركة تقويماً مفضلاً لبنية نظام المعلومات وبرامجه في الوزارة (المركز الآلي) ولكيفية إدارة العمليات عبرها وإدارة علاقات المديرية المختلفة والوحدات الحكومية مع هذه النظام... النتيجة كانت: فقدنا

للشفافية، سهولة وقوع الأخطاء البشرية والغش والاحتيال، غياب التنظيم والمنطق، غياب آليات الدمج بين مختلف الأنظمة، غياب الدقة. جميع مؤشرات الإدارة الصحية للمال العام غائبة إذ، والحل هو باعتماد نظام دامج شفاف يُسمى تقنياً: «نظام معلوماتية لإدارة المالية العامة» (GFMIS). قد يقضي هذا النظام على التشوّهات القائمة (وإن كانت هناك «تحديات» لتنفيذ هذا التحديّ باعتراف الشركة)، لكن من يعيد إلى اللبنانيين أموالهم التي خسروها هدرًا أو احتيالاً؟ ومن يحاسب من كان قيماً على هذه الممارسات؟ بانتظار الإجابات السياسية عن هذين السؤالين، يُمكننا التمتع بما

من جهة أخرى، إنّ البيانات الحساسة، مثل الدين الخارجي، موجودة خارج وزارة المال وتخضع لإدارة مؤسسة أخرى، حيث لا توجد لوزارة المال رؤية واضحة، وصولاً إلى لا رؤية على الإطلاق للمعلومات المالية.

وتصنّف أنظمة إدارة بيانات الأشخاص والرواتب والتقاعد المفتتة بأنها في حالة مفجعة، وهي تجري على الورق في معظم الحالات وتحتاج إلى إعادة تنظيم. كذلك، إنّ المعلومات المرتبطة بالشؤون المالية، التي تُدخّل يدوياً في الأنظمة، تحتاج إلى التنظيف، إعادة التثبيت والتخزين الآمن قبل تحويلها إلى معلومات مالية ذات معنى لاتخاذ قرارات بناءً عليها. وأخيراً، تفقر وزارة المال إلى الأدوات الأساسية لإدارة المهام التحليلية للمعلومات المالية.

ورد حرفياً في تقرير الشركة المعنون «الطريق إلى نظام معلوماتية لإدارة المالية العامة»، والتبصر في أفق البلاد المالي والاقتصادي، فيما حساباتها مبنية على أسس كارثية. في البداية، نورد اختصار الشركة للوضع القائم ثم ما يقوله التقرير عن كل ميدان من عمل الوزارة ومن ثمّ الملاحظات العامة.

كارثة على حساب الرؤية الواضحة
تُعدّ الترتيبات الإجمالية للأمن في مجال عمل وحدة تكنولوجيا المعلومات (المركز الآلي) كارثية على الصعيدين المادي والمعلوماتي. فرغم توافر التقنية اللازمة تُنفذ غالبية واسعة من العمليات يدوياً (بعكس الي) وبحدود دنيا من آليات الرقابة.

الاحتيال والسرقة

أولاً، الوضع القائم لأنظمة المعلوماتية: المعلومات التي تستخدمها أو تنتجها وزارة المال تعتمد على نحو كبير على مؤسسات حكومية أخرى وعلى مصادر وزارية. هذا الاعتماد يؤثر تأثيراً هائلاً على نوعية المعلومات التي تُعدّ وتُعلن، ودقتها ومنطقيتها. وأكثر من ذلك، لا تعتمد العمليات في وزارة المال على مؤسسات أخرى فحسب، بل إنّ المعلومات التي تعالجها تُستقى من أنظمة متباينة عديدة موجودة في الوزارة. ثانياً، تقويم نظام إدارة الموازنة: هذا النظام ليس مدمجاً مع أيّ من محركات التحصيل أو تسديد الرواتب - بالحد الأدنى لوضع

6

أهداف

توصي «Oracle» وزارة المال بتحقيقها: الامتثال إلى الأنظمة والإجراءات التشغيلية؛ تحويل التركيز من معالجة البيانات إلى تفسير المعلومات والإدارة؛ إدارة البيانات؛ توفير المعدات اللازمة لفريق العمل لتحسين الأداء؛ تحسين إدارة العمليات والموارد؛ تحسين ثقة المعنيين في عمليات الحكومة.

ديكتاتور المعلوماتية

يخلص التقرير إلى الملاحظات الآتية على عمل مديرية الخزينة: «ينخرط مسؤول المعلوماتية في الأعمال على نحو كثيف، وهو الوحيد ذو المعرفة الكاملة بالنظام. وبغياب التوثيق وكتيبات العمل تُدار التطبيقات وتُحفظ عبر اللجوء فقط إلى ذاكرته. لذا، إنّ غيابه أو رحيله قد يؤدّي إلى تداعيات كارثية... في حال حدوث احتيال أو خطأ، ليس هناك نظام إنذار آلي للتنبيه. وعندما تُخلق دفعة مخالفة للترتيب المسجل أساساً في تطبيق آخر، يفرض النظام على المستخدم إدخال الرقم التسلسلي الأساسي. غير أنّ النظام لا يتفقد ما إذا كان هذا الرقم مسجلاً مرتين».



متابعة

أكبر مصنع سكر في سوريا يغلق

محمد وهبة

تُنسج روايات كثيرة عن أسباب إغلاق مصنع السكر الأكبر في سوريا «شركة السكر الوطنية»، ففيما أعلن رئيس مجلس إدارة الشركة محمد نجيب العساف أن قرار وقف الإنتاج اتخذ على خلفية تردّي الأوضاع الأمنية في محافظة حمص، حيث مقرّ المصنع، كانت هناك رواية أخرى تنتشر كالنار في الهشيم على المواقع الإلكترونية السورية، تتعلق بالحجز على أسهم العساف في المصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومهما كان السبب الحقيقي فقد اضطر أكثر من مصرف تجاري في لبنان إلى تكوين مؤونات لمواجهة وضع العساف، لكونه مقترضاً «كبيراً» من هذه المصارف. تستند الرواية الأولى لإغلاق مصنع السكر إلى موقع المصنع الجغرافي في محافظة حمص. وهي الرواية التي أعلنها العساف نفسه، واستكملتها مصادر المصنع. ففي مؤتمر «كينغز مان»

لصناعة السكر الذي عقد أخيراً في إمارة دبي في الإمارات العربية المتحدة، نقلت وكالة «رويترز» عن العساف إقراره بأن «المصنع تأثر بشدة»، مشيراً إلى «توقيف الإنتاج الآن. بسبب الأحداث أوقفنا العمليات منذ شهرين تقريباً». فالمصنع الذي ينتج نحو 2500 طن سكر أبيض يومياً، يقع على بعد 25 كيلومتراً جنوبي مدينة حمص، حيث ترددت أنباء عن مقتل المئات خلال الأسبوع الأخير وحده. لكن العساف يؤكد أن ما أصاب شركة السكر الوطنية، طاول أيضاً مصنعين آخرين للسكر في سوريا، أحدهما مملوك من الدولة، وإن ليس بنفس حجم الضرر. ويؤكد المطلعون على الأوضاع في سوريا، أن رجال الأعمال وأصحاب المصانع وغيرهم قلقون من حصول عمليات حرق مصانع، بعدما تعرضت بعض المؤسسات الصغيرة لمثل هذا الأمر فقط لأنها كانت تحسب على هذا الفريق أو ذاك. ويؤكد هؤلاء أن مثل هذا الوضع هو الأخطر في حمص تحديداً، بسبب

القضاء السوري يحجز على أسهم العساف في المصرف الدولي للتجارة والتمويل

انفلات الأوضاع هناك إلى درجة كبيرة، ولهذا السبب يحاذر أصحاب الأعمال الاستمرار، ويرغبون في التوقف فترة حتى اتضح الصورة ولو قليلاً. لهذا السبب سرّبت مصادر في المصنع أخباراً عن أن الإقفال مؤقت نهائي. في الواقع، المصنع المذكور بدأ العمل في أيار 2008 حين انشأت شركة السكر الوطنية مصفاة لتكرير السكر بقيمة

90 مليون دولار في منطقة جندر في محافظة حمص السورية. وبحسب البيانات المتوافرة فإن الطاقة الإنتاجية للمصنع تبلغ مليون طن سكر سنوياً، إلا أنه ينتج 2500 طن سكر يومياً، رغم أن معدل استهلاك الفرد السوري من السكر يقدر بنحو 37,3 كيلوغرام سنوياً، أي إن حاجة السوق تقدر بنحو 900 ألف طن سنوياً، أي ما يوازي قدرة المصنع تقريباً، لكن تصدّر كمية كبيرة إلى الخارج.

يحمل العساف 51% من أسهم المصنع، ويشارك معه مجموعة من المستثمرين السوريين والأجانب. الرواية الثانية لما جرى، تشير إلى أن قرار الإقفال جاء على خلفية ورود معلومات عن وضع العساف على اللائحة الأميركية السوداء، بدليل أن المصرف المذكور صرّح لإدارة السوق المالية في سوريا عن قيام «مركز المقاصة والحفظ المركزي بتاريخ 2012/01/29 بتثبيت إشارة الحجز التنفيذي على كامل الأسهم العائدة للسيد محمد نجيب عبد اللطيف

العساف، عضو مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل وزوجته خالدة محمد شاكر». لكن ما تبين أن طلب تثبيت الحجز التنفيذي على العساف، أتى من القضاء السوري. أما المصرف نفسه، فقد أعلن لاحقاً، لهيئة الأوراق المالية وبورصة دمشق أن «مجموع ما يملكه العساف يبلغ 1 مليون سهم، وهي لا تمثل أكثر من 2% من أسهم المصرف وهو واحد من بين 2100 مساهم تقريباً، وأنه لا يوجد أي رابط ما بين النشاط التجاري لعساف وعمل المصرف، مع التنويه بأن المؤسسة الرئيسية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل هو بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، حيث تمثل نسبة مساهمته برأس مال المصرف أكثر من 49%». اللافت، أن الحجز على العساف طاول أمواله وأموال زوجته في المصرف، ولم يطاول أموال بناتها الأربع، ولم يطاول أيضاً ملكيته للمصنع، ولا أصول موجودات شركة السكر الوطنية.

